بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

معانی النحو المعبر عنه بالنظم آونی دلالة المعانی الاول علی المعانی الثوانی فهو متنوعة الی نوعین احدهما وهو ما
فی النظم حقه ان یبحث عنه فی علم المعانی وثانیهما وهو معانی الدلالة حقه ان یبحث عنه فی علم البیان والفرق
بین الخواص والمزایا التی تتعلق بعلم المعانی هو ان تلک المزایا ما ثبتت فی نظم التراکیب فیترتب علیها خواصها
المعتبرة عند البلغاء فالمزایا المذکورة کذا ، لتلک الخواص وکذا المزایا المذکورة کذا التی تتعلق بعلم البیان
فانها ثبتت فی دلالة المعانی الاول علی المعانی الثوانی فیترتب علیها الخواص المقصودة بتلک الدلالة وهی الاغراض
المرتبة علی المجاز المرسل والاستعارة والکنایة واعلم ان هذا النوع من الخواص ایضا من حیث انه من متعلقات
المقام لابد لصاحب علم المعانی لمعرفته فالخواص المذکورة فی حد هما ان یشملهما ولهذا ای لشمول علم المعانی لمعرفة
نوعی الخواص واختصاص علم البیان بمعرفة کیفیة حصول النوع الثانی منهما کان مسئلة من علم المعانی تمسلة
الشعیة من الاصل ومن کان بمعزل عن الوقوف علی هذا التفصیل توهم ان نفس المعانی المجازیة والکنائیة من
الخواص وزعم ان جهة اصالة علم المعانی بهذا الاعتبار ولم یدر ان تلک المعانی فی علم البیان بمنزلة المعانی الاصلیة
فی علم المعانی فوجه الخواص فی کل منهما ان یکون وراء المعانی التی تحتمل الکلام فیها فان قلت ما حال التشبیه
وما مال من اخرجه عن حد البیان وادخله فی حد البلاغة قلت التشبیه علی نوعین احدهما تشبیه المفرد بالمفرد
والآخر تشبیه المرکب بالمرکب وهذا النوع من التشبیه داخل فی حد علم البیان لان المراد منه تشبیه الهیئة
الحاصلة من مجموع ما ذکر فی جانب المشبه بالهیئة الحاصلة من مجموع ما ذکر فی جانب المشبه به ودلالة
الکلام علی تلک الهیئتین من قبیل دلالة الملزوم علی اللازم فلا جرم یدخل فی حد البیان واما النوع الاول
فلا یخلو من ان یکون اداة التشبیه مذکورة اولا وعلی الاول لا یدخل فی الحد المذکور لعدم الاختلاف فی طریق
دلالته علی المعنی المراد بزیادة الوضوح ونقصانه ومن توهم ان الاختلاف المذکور یتحقق فی طریق دلالته
ایضا زاعما ان تولک وجه کالبدر مثلا لا تزید به ما هو مفهومه وضعا بل تریدان ذلک الوجه فی غایة الحسن
ونهایة اللطافة فقد وهم حیث لم یفرق بین معنی التشبیه والغرض منه فان ما ذکره هو الغرض من التشبیه
المذکور لا معناه الذی استعمل فیه وزیادة التحقیق فی هذا المقام یطلب فی الرسالة التی رتبناها علی التشبیه
وتفصیل احواله وعلی الثانی ان کان اداة التشبیه مقدرة فالکلام فیه کالحال فیما اذا کانت مذکورة بلا
تفاوت وان لم یکن مقدرة فهذا القسم من تشبیه المفرد بالمفرد کالنوع الثانی من مطلع التشبیه داخل
فی حد البیان للعلة التی ذکرناها فی دخول النوع المذکور فیه فان قلت لیس تقدیر الاداة لابد منه فکیف
یخرج الکلام عن حد التشبیه فان قولک زید اسد مثلا اذا لم یقدر فیه اداة التشبیه لا یصح الا بنقل لفظ الاسد
عن معناه الاصلی الی معنی یناسبه ویصح حمله علی زید کمفهوم الرجل الشجاع فحینئذ یکون القول المذکور من باب
المجاز المرسل لا من باب التشبیه قلت ذلک وهم سبق الیه بعض من تعرض لنظم بشانه واما قلنا انه وهم
لان النقل المذکور لا یخرج القول المزبور عن حده ولا یدخله فی حد المجاز المرسل ضرورة ان مبنی ذلک النقل علی علاقة

التشبیه بین ما صدق مفهوم الاسد وبین ما صدق مفهوم الرجل الشجاع وشرط المجاز المرسل ان لا یعتبر فیه علاقة
التشبیه اصلا ومدار التشبیه علی اعتبار تلک العلاقة فی الجملة والعجب ان ذلک البعض مع اعترافه بهذا
حیث قال فیما علقه علی شرحه للمفتاح فان قیل هذا المعنی المراد لیس شبیها بالمعنی الموضوع له انما
التشبیه بین الوجه والبدر قلت ارادة هذا المعنی تتفرع علی تلک التشبیه فمن توهم صحة ان العلاقة هی
التشبیه کیف ینکر ان یکون مثل قولنا زید اسد علی تقدیر ان یکون المراد من الاسد مفهوم الرجل الشجاع
تشبیها ان المقدمة القائلة اذا لم یقدر فیه اداة التشبیه لا یصح الا بنقل لفظ الاسد عن معناه
الاصلی فی معرض المباینة تجوز ان یکون من قبیل رجل عدل فان لفظ العدل غیر منقول عن معناه
الوضعی ومع ذلک صح حمله علی رجل ینوع تجوز فی طریق الحمل والاثبات وذلک البعض معترف بهذا ایضا
علی ان الصحیح عنه ما ذکره فی الحواشی التی علقها علی الکشاف وقال بعض الفضلاء وعلی ما ذکره الشیخ عبد
القاهر فی اثناء اقبال وادبار لا یبعد ان یجعل زید اسد مجازا عقلیا ومرامه زیادة تحقیق فی هذا
المقام وتفصیل لذلک الکلام فعلیه مطالعة رسالتنا المعمولة فی بیان اقسام المجاز وانما اخرج التشبیه
عن حد البیان حیث قال واذا ظهر لک ان مرجع علم البیان الی امرین علمت ان انصباب علم البیان الی البحث عن
المجاز والکنایة فحسبه علی وجه ان لا حظ للتشبیه اصلا من الاختلاف فی طرق الدلالة المعتبرة فی علم
البیان وقد ظهر لک مما قدمناه من التفصیل ان الامر لیس کما زعمه والعجب انه یخرج التشبیه عن حد
البیان ویجعله من ارکانه بمجرد توقف الاستعارة علیه واما ورد فی البلاغة علی الافصح عنه
المنقول فی اوائل الرسالة مما ذکره فی تحدیده ولقد انصاف فیه فیما ذکره ان ملاک التدرب فی فنون شتی
البیانی سوی المهارة فیه وان الاستعارة من فروعه واما المکاشفة الظاهرة بین مرتجب هذا الدرج
ومقتضی ذلک الاخراج فوجه اندفاعه مذکور فیما علقناه علی المفتاح من الحواشی والله اعلم

الحمد لله الموحد بالوجوب والمتوحد بالقدم الذی اخرج العالم الی نور الایس والوجود من ظلمة اللیس والعدم
والصلوة علی محمد سید اولاد آدم وعلی آله واصحابه ما تعاقب الانوار والظلم وبعد فهذه رسالة مرتبة
فی تحقیق معنی اللیس والایس فانه قد اشتبه علی کثیر من الفضلاء حتی ضلوا فیه عن سواء الطریق فنقول ومن
الله التوفیق اعلم ان الممکن وهو ما لا یقتضی ذاته ان یکون موجودا ولا ان یکون معدوما لما کان صالحا لان
یتوارد علیه الوجود والعدم علی سبیل البدل لا جرم کان فی حد ذاته عاریا عنهما لا بمعنی ان واحدا منهما لیس
عینه ولا جزوه اذ لا یکفی هذا المعنی فی تصحیح تلک المصلاحیة کیف لو کان واحد من الوجود والعدم لازما لذاته
من حیث هی هی لما کان قابلا للآخر صالحا لان یحصل له مع تحقق المعنی المذکور بل بمعنی ان ماهیته الممکن فی حد

ذاتها وهي مرتبة معروضيتها للوجود والعدم خالية عنهما غير موصوفة بواحد منهما ولا استحالة في خلو مرتبة
عقلية عن النقيضين بمعنى انه ليس لواحد منهما في تلك المرتبة انما الاستحالة في خلو وقت خارجي عنهما
وبهذا يحل شبهة الاشعري في زيادة الوجود بتقرير انه لو كان الوجود زايدا على الماهية عارضا لها كان
الماهية من حيث هي غير موجودة اي كانت في مرتبة معروضيتها للوجود خالية عن الوجود فكانت معروضة
اي كانت في المرتبة المذكورة موصوفة بالعدم لاستحالة ارتفاع النقيضين فيلزم ح اتصاف المعدوم بالوجود
وانه ناقض لما ذكره الفاضل الشريف في شرح المواقف ومعوان الماهية من حيث هي لا موجودة ولا معدومة
بمعنى انها ليست عين الموجود ولا عين المعدوم وانه ليس شيء منهما واخلا منهما كل واحد منهما زايد عليها
فاذا اعتبر معها العدم كانت معدومة وان لم يعتبر معها شيء منهما لم يمكن ان يحكم عليها بانها موجودة او معدومة
ولا تخفى ان الماهية منفكة عنها معا حتى يلزم الوسطة لانه لا يجدي تعفا في دفع تلك الشبهة على الوجه الذي
قرر ناه نعم قول صاحب المواقف واكمل ان الماهية من حيث هي لا موجودة ولا معدومة صالح لان يجعل علما
لاسلفاه من التحقيق القاطع لعرق الشبهة المذكورة وكم من عايب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم لا يقال
اذا لم يكن للماهية في مرتبة الموضوعية الوجود لابد ان يكون لها في تلك المرتبة العدم والا لزم الوسطة
وايضا لا معنى للعدم الا سلب الوجود فاذا ثبت ان ليس لها الوجود في تلك المرتبة ثبت انها معدومة فيها
لانا نقول نقيض وجودها في تلك المرتبة سلب وجودها فيها على طريق نفي المقيد لا سلب وجودها المتصف
ذلك السلب يكون في تلك المرتبة اعني النفي المقيد فلا يلزم من انتفاء الاول تحقق الثاني لبقاء احتمال آخر
وهو ان لا يكون اتصافها بالوجود ولا اتصافها بالعدم في تلك المرتبة والتحقيق ان سلب الوجود عن شيء
في زمان يستلزم الاتصاف بالعدم في ذلك الزمان والا لزم خلوه في ذلك الزمان عن طرفي النقيض وهو محال
واما سلب الوجود عنه في مرتبة معينة فلا يستلزم اتصافه بالعدم في تلك المرتبة على ان يكون المرتبة طرف
الاتصاف فان خلو المرتبة عن النقيضين بمعنى انه ليس شيء منهما في تلك المرتبة غير محال بل واقع على ما نبهت
عليه فيما تقدم ويشهد لذلك شهادة لامرد لها ان كل معلول بسيط متأخر عن العلة التامة فلا وجود
له في مرتبة علة التامة ولا عدم منها ايضا والا لزم تخلف المعلول عن علة التامة ضرورة ان الوجود و
العدم لا يجتمعان في زمان ولا خفاء اذا قارن احدهما العلة التامة يكون الآخر في زمان آخر واذا اختلفت
ان للممكن ذاتا خالية عن الوجود والعدم في مرتبة اصالتها ومعروضيتها لها فقد وقفت على مراد القوم
من قولهم الاعيان الثابتة ليست الا الاعيان الثابتة وليست موجودة ولا معدومة ولا واحدة ولا كثيرة و
لا شيئا من المتقابلات وعرفت ان قول الفاضل الشريف في شرح ما ذكر على معنى ان شيئا منها
ليس نفس تلك الماهية ولا داخلا فيها ولا على معنى انها ليست متصفة بشيء منها فانها يستحيل
خلوها عن المتقابلات اذ لابد لها من الاتصاف بواحد من المتناقضين تفسير للكلام بغير

معناه

معناه وتنزيل له غير معناه ومبناه الغفلة عن عدم الاستحالة في خلو الماهية عن المتناقضين في مرتبة
معينة واعلم ان ارباب الحكمة قد عبروا في كتبهم عن حالة خلو الماهية عن الوجود والعدم
في مرتبة اصالتها ومعروضيتها للكون ما نفيا محضا وسلبا بحتا بالليسية واشاروا الى انها شان
وذاتي لها غير مستفاد من الغير حيث قالوا للممكن عن ذاته ان يكون ليس وعن علة ان يكون ايس قال المعلم
الاول ابو نصر الفارابي في فصوص الماهية المعلولة لها غن ذاتها ان ليست ولها عن غيرها ان يوجد والامر
الذي عن الذات قبل الامر الذي ليس عن الذات انتهى والعدم المنتسب على ان مراده من الليس كما مر وراء العدم
لا العدم نفسه ولا ما يصدق عليه كيف ونفسه ايضا معتبر فيه وان كون الليس المذكور وما يجري مجراه وسو
اللاوجود عن ذات الممكن لا يستلزم استحقاق ذاته باحد الطرفين اعترض عليهم الامام تارة بان الممكن لما
يستحق الوجود من ذاته ولا يلزم منه ان يستحق اللاوجود حال الوجود لمهو المتنع وأخرى بان
المعلول ليس له في نفسه ان يكون معدوما كما انه ليس في نفسه ان يكون موجودا ضرورة احتياجه في كلا طرفي
الوجود والعدم الى العلة وانت بعد ما وقفت على ما قدمناه لك عرفت ان واردة الاعتراضين على الفهم
لا على المفهوم ثم انه قد انكشف لك من البيان السابق سر آخر وهو ان ما ذكر في الحدوث الذاتي من مسبوقية
الوجود ليست مسبوقية بالعدم قال الشيخ في الشفاء المعلول في نفسه ان يكون ليس وله عن علته ان
يكون ايس اي موجودا والذي يكون للشيء في نفسه اقدم عند الذهن بالذات لا بالزمان من الذي يكون له
عن غيره فيكون كل معلول ايسا بعد ليس بعدية بالذات وقال في الشفاء يكون لكل معلول في ذاته
اولا انه ليس ثم عن علته ثانيا انه ايس فيكون كل معلول محدثا اي مستفيدا للوجود من غيره بعد ما
كان في ذاته ان لا يكون موجودا فيكون كل معلول محدثا في ذاته وان كان مثلا في جميع الزمان موجودا
مستفيدا ذلك الوجود عن موجد فهو محدث لان وجوده بعد لا وجوده بعدية بالذات انتهى كلامه
وانت خبير بانه يمكن ان صاحب المواقف اصاب في قوله لا وجوده اي لا وجود الممكن بعدم على وجوده
بالذات وهو الحدوث الذاتي وان لم يصب في تنويعه على ما قدمته من ان الممكن لذاته غير مقتضى
للوجود وبغيره مقتضى له وما بالذات مقدم على ما بالغير او موجب ما قدمته تقدم لا اقتضاء الممكن لذاته
الوجود على اقتضائه اياه بالغير بالذات وابن هذا مما ذكره في معرض التنويع من تقدم لا وجوده على
وجوده بالذات وانما تنزعه على ما قدمناه لك فتدبر وان الفاضل الشريف اخطأ في تفسير اللاوجود
بالعدم ثم في قوله وسواء تقدم العدم على الوجود بالذات هو الحدوث الذاتي وقد عاد الى كلامه في
هذا المقام قال وينظهر من هذا الكلام ان الحدوث الذاتي عندهم مسبوقية الوجود بالعدم ايضا
كالحدوث الزماني الا ان السبق في الذاتي بالذات وفي الزماني بالزمان وصرح بذلك بعض الفضلاء
لكنه اشكل جدا فان العدم لا تقدم له بالذات على الوجود والا كان علة له او لعلته ولا يتصور ذلك في

الممكنات المتيقن الوجود في الازل عندهم مع كونها محدثة حدوثا ذاتيا فان منشاء ماذكره عدم الفرق بين الليس
والمعدوم فان قلت ان سبوقية الايس بالليس تتفرع على زيادة الوجود على الماهية فانه ح لابد
لها من مرتبة الموضوعية للوجود وهي التي تلك المرتبة عارية عنه على ما نبهت عليه في اول هذه الرسالة
ولا دخل فيه لكون احدهما بالذات وللآخر بالغير فما وجه تمسك الشيخين بهذه المقدمة في بيان
السبوقية المذكورة قلت بل له دخل تام في المطلب المذكور فانه مالم يثبت ان الليس بالذات و
الايس بالغير وان ما بالذات سابق على ما بالغير سبقا بالذات لا يثبت سبوقية الايس بالليس
اذ لم يثبت بعد ان ما مع العلة علة حتى يلزم من تحقق الليس مع الماهية حال كونها في مرتبة
الموضوعية سبقه بالذات على الايس فان قلت كما لم يثبت بعد ان ما مع العلة علة لم يثبت
ايضا ان ما بالذات مقدم على ما بالغير قلت ليس الحال في ثبوته بل في قيام الحاجة اليه في هذا المقام
والوجه عندي في بيان تقدم الليس على الايس بالذات هو ان يقال ان صريح العقل حاكم بان
الممكن انما استفاد الوجود من الغير لاجل انه ليس بموجود في حد ذاته اذ لو كان له وجود في ذاته لم
يمكن ان يستفيد الوجود من الغير والا يلزم تحصيل الحاصل فالوجود المستفاد من الغير معلل
• بالوجود الحاصل في حد ذاته فثبت ان •
• الليس سابق على الايس •
• سبقا بالذات •
• بهم بم •

وبلغ

الحمد لله الملك المتعال ذي الجلال والجمال والصلوة على من بلغ المعالي وعلى آله وصحبه ما لمع الآل وبلغ طيف
الخيال في الخيال اما بعد فهذه رسالة شريفة في تحقيق معقل العقل بالحال من اصحابنا واصحاب الاشتغال
وتحرير ما ذكروه في مقام الاستدلال وتوهم ما ورد عليهم من الاشكال ولا بد من تمهيد مقدمة امام المرام
وهي ان المغايرة القائلين بثبوت المعدوم في الخارج قالوا بثبوت الواسطة بين الموجود والمعدوم وقد
نقل عن هذا الفاضل المحقق نصير الطوسي في تلخيص المحصل حيث قال ينبغي ان يعلم ان القائلين بان المعدوم
شيء يغايرون بين الموجود والثابت وبين المعدوم والمنفي ويكونون كل موجود ثابت ولا ينعكس و
يثبتون واسطة بين الموجود والمعدوم ولا يجوزون بين الثابت والمنفي واسطة ولا يقولون للممتنع
معدوم بل يقولون انه منفي انتهى كلامه ثم منهم من قال بالحال كابي هاشم واتباعه ومنهم من انكره وهو عامة
المغايرة فالحال اخص من مطلق الواسطة بين الموجود والمعدوم وذلك لان القيام بالموجود في الجملة شرط في

الحال دون مطلق الواسطة وقد اتضح عن هذا ايضا الفاضل المذكور في الكتاب المزبور بقوله انهم يقولون ان الوجود
اخص من الثبوت والوجود كل ذات له صفة الوجود والمعدوم كل ذات ليس له صفة الوجود لا تكون لها
ذات لا جرم لا تكون موجودة ولا معدومة ومن سنا ذهبوا الى القول بالواسطة انتهى كلامه وفي موضع آخر من الكتاب
المذكور قال وعندهم الممتنع ليس بموجود ولا معدوم والحال ليس بموجود ولا معدوم وهذا القول صريح في ان
الممتنع ماهية اقرانها مطلق الواسطة عن الحال عندهم وهذا الفرق بين الحال ومطلق الواسطة قد خفي على كثير ممن
حسن الظن بشأنهم حتى زل قدامهم في هذا المقام وضل من تبعهم من الاقوام منهم صاحب المواقف حيث قال
في قسمة المعدوم اما ان يقال بان المعدوم ثابت اولا وعلى التقديرين اما ان يثبت الواسطة بين الموجود والمعدوم
وهو الحال اولا وهذا صريح في ان القول بثبوت المعدوم لا يستلزم القول بثبوت الواسطة بين الموجود والمعدوم
وفي ان الواسطة ليست الا الحال ثم قال ان نافي المعدوم ثابت ولا واسطة وهو مذهب كثير المغايرة وهذا
القول منه نحن فيما ذكرناه ومما زل فيه قدم ذلك الفاضل في هذا المقام انه قال وبطلانه اي بطلان ثبوت الواسطة
بين الموجود والمعدوم ضروري وعلل بما يوجبه لزوم احد الامرين السفسطة وكون النزاع لفظيا حيث قال
لما عرفت ان الموجود ما له تحقق والمعدوم ما ليس كذلك ولا واسطة بين النفي والاثبات ضرورة واتفاقا فان
اريد نفي ذلك فهو سفسطة وان اريد به معنى آخر لم يكن النفي والاثبات متوجهين الى معنى واحد فيكون النزاع
لفظيا ولا يخفى عليك انه على تقدير ان لا يلزم البطلان الضروري واعلم ان المتأخرين قاطبة ربما عبروا
ان القائلين بالحال استدلوا عليه بان يقال الوجود ليس موجودا والا لزم ان وجوده على هيئته وقس وجودا بعد
وجودا الى غير النهاية ولا معدوما والا اتصف الشيء بنقيضه ثم انه تصنف كما سوذابه في الكتاب المذكور وقد
قال والذي احسبهم اراده وحسبانا يتاخم اليقين انهم وجدوا مفهوما ما يقصد به عروض الوجود لها فسموا اتصافها
وجود مفهومات ليس من شانها ذلك كالامور الاعتبارية التي يسميها الحكماء معقولات ثانية لا موجودة
ولا معدومة فنحن نجعل العدم للوجود سلب ايجاب وهم يجعلونه عدم ملكة ولا نزاع بينهم في المعنى وانما النسمية الى
هنا كلامه ومنشأ هذه العقول عن تحقيق مذهبهم واصل مقالهم في هذا المقام وانت بعد ما احطت ما نقلناه
من تلخيص عرفت ان مازعمه هذا الزاعم بمعزل عما قالوا وكيف فان كل صفة لا تكون لها ذات واسطة بين الموجود
والمعدوم عندهم سواء كانت من المعقولات الثانية اولا ولم يقولوا ان موجب الاحتياج على الوجه المذكور القول
بالواسطة بين النقيضين لان المقدمة القائلة ولا معدوما والا اتصف الشيء بنقيضه صريحة في ان المراد
من الموجود والمعدوم اللذين انتفيا الواسطة بينهما ما في طرفي النقيض فقد عرفت انهم لا يلتزمونه بل يصرحون
بان الواسطة التي ينفونها بين الموجود والمعدوم اللذين هما في طرفي النقيض قال الفاضل المحقق
في تلخيص المحصل بعد نقله الاحتجاج المذكور على ما قرره الامام في المحصل اقول هذه حجة عليها يعتمد الامام

نهاية المخطوطة